كيف الصحة

كانت وزارة صحتنا (مثل الأعور في ديرة العميان)، والأعور في ديرة العميان (فاكهة) كما يقال.

المشكلة ليست هنا، المشكلة أننا أبصرنا، وأصبحنا نرى العالم من حولنا، ونميز درجات ألوان الأداء والخدمات، ووزارة الصحة ما زالت مصرَّة على أننا ما زلنا عمياناً، وأننا يجب أن نتقبَّل (مسكِّناتها) الإدارية كعلاج للتقصير المزمن الذي أصاب أركان المجتمع وتطور حتى وصل للكساح والشلل التام صحياً.

والمشكلة الأعمق، أنها فوق شللها مصابة بالحَوَل في عينها الوحيدة، فلا هي ترى حقائق خدماتها المتردية على الأرض، ولا هي تصمت عن المغالطات والتبرير.

وهي مصابة أيضاً (بالحول السمعي)، وهذا مرض جديد وخطير يسجل اكتشافه باسمي، وقد اكتشفته من خلال دراسة بعض الأعراض، ومنها ضحكة الوزير المدوِّية حين طالبه أحد المواطنين بمستشفى تخصصية في الجنوب السعودي الذي يعج بكثافة سكانية عالية، فذهب الحول السمعي بالوزير إلى الجنوب السويدي، ولذلك ضحك.

أما العَرَض الثاني، فهو أن هذه الوزارة كلما سمعت كلمة (سعودة) كثَّفت من (الهنودة والمصرنة والفلبنة) في مستشفياتها، بل وأنشأت هيئة (لتعقيد السعوديين) لتحقق السعودة بحسب سمعها المقلوب، وسمحت في الوقت ذاته للميكانيكيين والبيطريين والسباكين والجزارين وخلافهم بالتدريب على تشليح أعضاء المرضى في ورشها المسمَّاة بمستشفيات، وعلَّمتهم حتى تعلموا (التحسين

في رؤوس الأيتام) السعوديين، دون المرور على هيئة تخصصاتها الطبية ولا السلام عليها حتى من بعيد.

ومن أعراض الحول السمعي كذلك، أن أطباء العقود السعوديين يصرخون منذ شهور بسبب عدم استلام رواتبهم، فما كان من الوزارة إلا الاستجابة لهم بزيادة العقود مع الأجانب.

هذه الوزارة العوراء الحولاء بصراً وبصيرة، تظن أن حصول المريض على موعد (إلكتروني) عند الطبيب بعد سنة هو إنجاز، بينما المريض لا يريد أكثر من موعد (كرتوني) يكون قريباً، ولتذهب التقنية إلى الجحيم.

هذه الوزارة التي تقلع رجلاً وتغرس الأخرى مثل (حمار الطين) تعتقد أنها تسير بالخدمات الطبية نحو الأمام، بينما هي واقفة من (عهد جدتي) في مكانها ولم تتحرك شبراً واحداً، وكل ما حصل أنها بنت هياكل إسمنتية وتركتها للغربان، أو تعاقدت مع نفس شركات (أصحاب الحساب الفلكي) لتشغيل مستشفياتها الجديدة بنفس مستوى مستشفياتها القديمة من التردِّي والسوء، وأنها سمحت بافتتاح المعاهد الصحية الخاصة لتوظِّف خريجيها سائقي تكاسي وبائعي (شاهي جمر) وحرَّاساً لأرصفة البطالة.

أما الابتعاث الذي نقل الآلاف من أبنائنا لجامعات العالم لدراسة الطب، وكلَّف الدولة مليارات الريالات، فإنه فيما يبدو لم يعجب وزارتنا، وإنما فرض عليها فرضاً، فقامت تتملص وتراوغ (وتتحكحك) وتتململ مثل البنت الخرقاء الحمقاء (الشينة) التي كلما تقدم لها عريس يحمل الماجستير والدكتوراة في الطب من أعرق الجامعات رفضته، وفضلت السباك الذي يحمل شهادة بيطرية مزورة، فنكحها ونكح المرضى من ورائها.

هذه الوزارة الحولاء الحمقاء تصرف مئات المليارات من الريالات منذ سنين طويلة (على غير سنع)، وإلا لكنَّا في مصاف الدول المتقدمة طبياً، لكن الواقع يقول : إن طوابير المرضى تتزاحم على أبواب الواسطات لتحصل على أمر علاج

في الخارج، أو على أمر لمجرد سرير في الداخل، بعد أن أصبحت الأسرَّة عملة نادرة في المستشفيات الحكومية بسبب النمو السكاني الطبيعي الذي (رقدت) عنه الوزارة كل هذه السنين، وبعد أن أصبحت مستشفيات القطاع الخاص مكتظة بأثنى عشر مليون أجنبي يتمتَّعون بالتأمين الطبي، وإن مواعيد المرضى تباعدت مثل تباعد المشرق عن المغرب، وإن الأخطاء الطبية تتكاثر كالجراد، وإن الإهمال وصل غايته ومنتهاه.

هذه الوزارة التي تعلم بأن الصيدليات أصبحت عيادات، والصيدلي أصبح طبيباً، وتعلم إن المستشفيات الخاصة وبعضها من المستشفيات الكبرى أصبحت تؤجر غرفها كالدكاكين للأطباء، أو كالكراسي للحلاقين، وأن الطبيب الواحد أصبح يفتح أكثر من دكان، وتعلم أن الطب انحدر من مهنة ورسالة ملائكية إلى محلات جزارة تقطَّع فيها لحوم الزبائن وأموالهم دون رحمة، وتعلم أن الأدوية منهوبة، وتعلم أن التزوير في شهادات أحبابها من غير أبناء البلد قائم (على ودنه)، ثم لا تحرك ساكناً لكل ذلك.

هذه الوزارة التي أتمنى من وزيرها (الضاحك) أن يقوم بإدخالها بنفسه لغرفة العمليات، ويقوم هو أيضاً بعملية زرع عين لها وتصحيح نظر الأخرى، حتى وإن لم يكن طبيباً، لأن الأمر لا يفرق أصلاً في وزارته، فإما أن تنجح العملية وتعود الوزارة لإبصار أخطائها وتقصيرها وإبصار وعينا، أو تفشل العملية وتصاب الوزارة بالعمى النهائي لنعود إلى التداوي بالأعشاب والبصقات والكي وخلافها.

أخيراً أقول، وسأقول دائماً: النصف الممتلئ من الكأس هو جزء من الواجب، أما الجزء الفارغ فهو تقصيرٌ عن بقية الواجب.